**المؤتمر الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة – الواقع و الرهات -**

# عنوان المداخلة : الحوكمة كآلية لتفعيل المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحقيقها للتنمية المستدامة

| استمارة المشاركة | | |
|---|---|---|
| من اعداد | الدكتور العرابي حمزة | الأستاذة بوقدوم مروة |
| المؤهل العلمي | أستاذ محاضر درجة ـ أ ـ | طالبة دكتوراه |
| المؤسسة الجامعية | جامعة البليدة 2 | جامعة البليدة 2 |
| البريد الالكتروني | elorabihmz@yahoo.com | Marwa_bkdm@yahoo.fr |
| محور المشاركة | المحور الخامس: آليات تفعيل المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة و دورها في صناعة استراتيجيات التنمية المستدامة | |


**ملخص:**

تشهد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على غرار الكيات الاقتصادية الأخرى العديد من التغير ات والتطور ات التي مست االات المختلفة لنشاطها، و وجدت نفسها وجها لوجه مع قضا كانت في عهود قريبة خارج دائرة اهتماما ومسؤوليا، ولعل أبرز هذه القضا على الساحات الدولية والمحلية هي قضية" الاستدامة " وماتحمله من أبعاد اقتصادية، اجتماعية وبيئية .

وعتبارها الأداة والوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة تلتزما لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدورها في هذه العملية، عن طريق اهتمامها بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه محيطها الخارجي والداخلي على حد سواء، و نظرا لغياب ثقافة المسؤولية الإجتماعية، لم تعد في وقتنا الحاضر الدولة هي المسؤول الوحيد عن برامج التنمية الإجتماعية،نتيجة لذلك أصبح من اللازم تطبيق حوكمة الشركات عتبارها مصطلح يتقيد و يرتبط به مفهوم المسؤولية الإجتماعية بشكل وثيق.



**الكلمات المفتاحية :** ( المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،الحوكمة، المسؤولية الإجتماعية، التنمية المستدامة)

**ABSTRACT:**

Small and medium-sized enterprises, as the other economic bodies, see a great deal of changes and developments which affected different fields of their own activities. Now, they are found involving in some issues that were in the near past out of their concerns and responsibilities. The most prominent of these issues, internationally or locally, is the so-called "sustainability" and the economic, social and environmental dimensions that it holds.

Considering them a means of achieving sustainable development, small and medium-sized enterprises are committed to their role in this process by respecting their social responsibility towards both their internal and external environments. Due to the absence of social responsibility thinking, the government is not the only responsible for social development programs at the moment. As a result, it is mandatory to apply corporate governance which is, in turn, considered an expression that both complies with the meaning of social responsibility and ties it up closely.

**Key words**: Small and medium-sized enterprises, governance, social responsibility, and sustainable development.

**مقدمة:**

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا لا يستهان به في الاقتصاد المحلي و خصوصا لمساهمتها في توفير وظائف عديدة و بالتالي قدرا على الحد من البطالة و التقليل من مشكلة الفقر ،كون هذا النوع من المؤسسات لا يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة فان عملية قيامها تكون ابسط بكثير من قيام المؤسسات الكبيرةولكن تعدد ها ليس لضرورة يكون له انعكاس ايجابي على الاقتصاد المحلي و خصوصا إن كانت مؤسساتتعاني من مشاكل عديدة و لأخص مشاكل متعلقة نظمتها الإدارية ، فان لم يكن هناك أنظمة إدارية فاعلة لذا النوع من المؤسسات فسينعكس ذلك سلبيا على كفاءة أدائها و لتالي يؤدي إلى تعثرها و إفلاسها و تصبحعائقا اقتصاد قد يساهم في تفاقم البطالة من جهة و زدة مشكلة الفقر من جهة أخرى ولتالي مشاكل اجتماعية.

كما أن نظرة لتمع بدأت خذ أبعادا جديدة أكثر تعقيدا نظرا لبروز مفاهيم حديثة ساعدت على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم. وكان من أبرز هذه المفاهيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ولم تحض دراسة المسؤولية الاجتماعية همية كبيرة في مجتمعنا نظرا لغياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية، حيث لم تعد في وقتنا الحاضر الدولة هي المسؤول الوحيد عن برامج التنمية الاجتماعية، خاصة في ظل اكتساح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمعظم اقتصادات العالم، نتيجة لذلك أصبح من اللازم تطبيق الحوكمة ا عتبارها مصطلح يتقيد ويرتبط به مفهوم المسؤولية الاجتماعية، بشكل وثيق، خصوصا و أن المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دف إلى تحقيق التنمية المستدامة لكل أصحاب المصالح.

**إشالة الدراسة:**

إلى أي مدى يمكن للحوكمة تفعيل المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لتالي تحقيق التنمية المستدامة؟

**الأسئلة الفرعية:**

منالإشكاليةالسابقةتتبادرالىأذهاننامجموعةأسئلةفرعيةنصيغهاكمايلي:

- مامدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة؟
- كيف يمكن للمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المساهمة في تحقيقها للتنمية المستدامة؟
- إلى أي مدى يرتبط مفهوم الحوكمة لمسؤولية الإجتماعية؟

**فرضيات الدراسة:**

- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في عملية تحقيق التنمية المستدامة.
- إن التعرف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال احترامها للمسؤولية الاجتماعية يفرض علينا قياس أدائها البيئي والاجتماعيوذلك يتطلب الأخذ في الاعتبار المعايير المتمثلة في :الشمولية ، أسلوب القياس، إمكانية التطبيق.

- حوكمة الشركات مصطلح يتقيد و يرتبط به مفهوم المسؤولية الإجتماعية بشكل وثيق.

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في كوا تتناول لدراسة أحد المواضيع الهامة و الحديثة المطروحة خصوصا منذ السنوات الأخيرة،فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا لا يستهان به في الاقتصاد المحلي وخصوصا لمساهمتها في توفير وظائف عديدة وبالتالي قدرا على الحد من البطالة والتقليل من مشكلة الفقر، إضافة إلى دورها المهم في تحقيق التنمية المستدامة، كما أصبح الاهتمام لمسؤولية الاجتماعية الشغل الشاغل لمنظمات الأعمال في كافة البلدان النامية منها والمتقدمة وذلك لتأثيرها المباشر وغير المباشر على أعمال المؤسسة وفاعليتها، وأصبحت من أكبر التحدت التي تواجه أصحاب رجال الأعمال، وبدأت المؤسسات المطالبة بتطبيق الحوكمة من أجل تحقيق المسؤولية تجاه أصحاب المصالح ولتالي الالتزام لمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعلا.

**أهداف الدراسة:**

نظرا للأهمية البالغة للموضوع فقد سطر في هذه الورقة البحثية مجموعة من الأهداف التي ينبغي الوصول اليها انطلاقا من الإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية المرتبطة ا، والتعرف على دور الحوكمة في تفعيل المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إضافة الى دور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة.

**منهجية الدراسة:**

لأغراض تحقيق هذه الأهدافتمّ اتباع المنهج الوصفي والذي يعتمد على وصف المفاهيم الواردة في الدراستوصفاً علمياً دقيقاً .

**الدراسات السابقة:**

أجريت عدة دراسات في هذا الموضوع سواءا في الدول العربية أو الأجنبية ، من بينها نجد:

ـ دراسة براق مُحَّد وموساوي قوت، و المعنونة ب"المسؤولية الإجتماعية في إطار حوكمة الشركات" ،مداخلة من الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة،2013 ، و التي هدفت لإلقاء الضوء على العلاقة التي تربط المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات لحوكمة .

ـ دراسة شريفة جعدي المعنونة لمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الإقتصادية في ظل حوكمة الشركات،مداخلة من الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة ،2013، و التي هدفت إلى توضيح المفاهيم الأساسية لحوكمة الشركات و المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات، إضافة إلى توضيح العلاقة الترابطية التي تحكم الحوكمة لمسؤولية الإجتماعية.

ـ دراسة زكية مقري و شوقي مانع، المعنونة همية المسؤولية اتمعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة، و التي هدفت إلى التعرف على أهمية المسؤولية اتمعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار استراتيجي للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة،و تم الإعتماد على برمج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (spss) لمعالجة البيات، و أثبتت النتائج أن الإلتزام لمسؤولية اتمعية من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يؤثر على أدائها البيئي و الإجتماعي مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

**محاور الدراسة:**

حتى يتسنى لنا الإجابة عن الاشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية فقد قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية الى أربعة محاور كما يلي:

- المحور الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المحور الثاني: المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة
- المحور الثالث: التنمية المستدامة، استراتيجيا وعلاقتها لمسؤولية الإجتماعية
- المحور الرابع: الحوكمة والمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " العلاقة والأهداف"

**المحور الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

**أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

أظهرت مختلف الدراسات التي تم القيام ا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وجود العديد من التعاريف لهذا النوع من المؤسسات وأن العديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من الأعمال، حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة النمو الاقتصادي ويكون التعريف المعتمد إما بنص قانوني، أو تعريفا إدار...الخ، وسيتم في ما يلي إدراج تعتمده الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجزائر مثلها مثل مختلف دول العالم، تسجل غياب تعريف واضح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كانت عدة محاولات تمت في هذا الشأن غير رسمية وعلى هامش اهتمام السلطات العمومية ذا القطاع، إلى غاية 2001 حيث أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ والموافق 12 ديسمبر سنة 2001 م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وهو التعريف القانوني والرسمي للجزائر.

فحسب **المادة الخامسة** من القانون تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنا:[1]

" مؤسسة تشغل مابين 50 الى 250 شخصا، و يكون رقم أعمالها مابين مائتي (200) مليون و ملياري (2) دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين مائة (100) و خمسمائة (500) مليون دينار".

[1] المادة 5 من القانون 01-18 المؤرخ المؤرخ في 12 /2001/12 ، و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 77، 15 ديسمبر 2001،ص 6.

أما **المادة السابعة** من نفس القانون فقد عرفت المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على أنا :[1]

" مؤسسة تشغل من عامل(1) الى تسعة (9) عمال و تحقق رقم أعمال أقل من عشرين(20) مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار".

2. تعريف منظمة العمل الدولية (ILO):[2]

تعرف منظمة العمل الدولية (ILO) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ـا التي يعمل ـا 50عاملاً وتحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات، حيث يزيد رأس مالها عن 100 ألف دول دولار.

3. تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO):[3]

حيث تعرفها لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية :

- المؤسسة الصغيرة هي التي يعمل ـا من 15 إلى 19 فردا؛
- المؤسسة المتوسطة هي التي يعمل ـا من 20 إلى 99 فردا؛
- المؤسسة الكبيرة هي التي يعمل ـا أكثر من 99 فردا.

4. تعريف البنك الدولي:[4]

-المؤسسة المصغرة هي المؤسسة التي تشغل أقل من عشرة 10 عمال لا و ، تتجاوز موجودالا 100.000 دولار أمريكي،كما لا يتجاوز رقم أعمالها 100.000 دولار.

- المؤسسة الصغيرة هي المؤسسة التي تشغل أقل من خمسين 50 عاملا، لا و تتجاوز موجودالا 3 ملايين دولار أمريكي، كما لا يتجاوز رقم أعمالها 3 ملايين دولار أيضا.

- المؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل أقل من 300 عامل . ولا تتجاوز موجودالا 15 مليون دولار أمريكي، كما لا يتجاوز رقم أعمالها 15 مليون دولار.

**نيا:خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

من أهم الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما يلي :[5]

أـ مرونة الإدارة: للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة، إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل، و بساطة هيكلها التنظيمي، كما أنه لا توجد ـا لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرار .

---

[1] المادة7 منالقانون 01-18 المؤرخالمؤرخفي 12 /2001/12 ،والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 77، 15 ديسمبر 2001، ص 6.

[2] شعيب أتشي،واقع و أفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية، مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر،2007- 2008، ص 10.

[3] شعيب أتشي، نفس المرجع السابق، ص 11.

[4] سعادة وردة، الأثار الايجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،الملتقى الوطني حول واقع و افاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،جامعة الوادي، 06/05 ماي 2013، ص 4.

[5] شريف بوقصبة، واقع و افاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،جامعة الوادي، 06/05 ماي 2013 ص 3،ص 4.

ب ـ قوة العلاقات تمع : من أهم ما يميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العلاقات القوية تمع المحلي المحيط ا الذي تستفيد منه في الترويج لمنتجاا .

ج ـ الآر الاجتماعية : فهي تساهم بشكل كبير في امتصاص البطالة و مكافحة الفقر ، و كذلك تحسين المستوى المعيشي للعائلات .

هـ ـ المنهج الشخصي في التعامل مع العاملين : و من أهم أيضا المزا التي تتمتع ا هاته المؤسسات و التي تجعلها تتفوق ا على المؤسسات الكبرى هي ا لعلاقات الشخصية القوية التي تربط مواردها البشرية، نظرا لقلة العاملين و أسلوب وطريقة اختيارهم، كذلك الإشراف المباشر من مالكيها يسمح بوضوح الرؤية و سير الأمور بشكل فعال.

**لثا: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دورها في إحداث التنمية الاقتصادية حيث تعتبر العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال مايلي[1] :

أـ زدة الناتج المحلي الوطني: حيث تساهم المؤسسات بنسبة كبيرة في التنمية الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية ، و ذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وهذا يعني زدة المدخرات والاستثمارات ولتالي زدة النتائج الوطني .

ب ـ الحد من مشكلة البطالة: إن البطالة أكبر المشكلات التي تواجه الدول خاصة النامية منها، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة أساسية من وسائل مو اجهة البطالة ، حيث أا تحقق المساهمة الفعالة في إحة فرص عمل نظرا لطبيعة أنشطتها وذلك لقدراعلى استيعاب اليد العاملة، إذا ما قورنت لمؤسسات الكبيرة التي تستخدم الأساليب الحديثة مقابل نسبة ضعيفة من اليد العامة، كذلك قدرا على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرة البطالة الريفية، والهجرة من الريف إلى المدينة عن طريق توطين اليد العاملة وبقاء السكان في أماكن اقامتهم الأصلية .

ج ـ تنمية المواهب والابتكارات: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في تعزيز وتشجيع المواهب عطاء فرصة لأصحاب المهارات والإبداعات من أفراد اتمع الذين يمتلكون قدرات مالية محدودة، من خلال توظيف مهارام وقدرام الفنية وخبرام العلمية لخدمة مشاريعهم.

د ـ تحقيق الاستقرار الاجتماعي:المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور مؤثر وفاعل في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمجتمع ككل حيث تساهم في توليد الكثير من فرص العمل الأمر الذي يؤدي إلى إشباع حاجة الفرد وضمان ارتفاع دخله بما يحقق الكفاية له ولأسرته، كما أنه لها دور فاعل في تحقيق الاستقرار الاجتماعي عن طريق الحد من الهجرة الداخلي والخارجية، من خلال تركيزها على تلبية حاجة الفقراء في اتمع .

هـ ـ المساهمة في تنمية الصادرات: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توسيع عملية تصدير المنتجات الصناعية وزدة التدفقات الاستثمارية، حيث تعتبر هذه المؤسسات الوسيلة الأفضل لمواجهة التحدت

[1] سعيداني محمد السعيد، مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، مذكرة ماجستير،شعبة علوم التسيير، جامعة بومرداس،2014/2013، ص 16،ص 17.

المفروضة على الاقتصاد العاملي المستند أساسا على منتجات المؤسسات الكبيرة .

و ـ المساهمة في تحقيق التكامل الصناعي بين المؤسسات المقاولة من الباطن: إن تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتجلى في تكاملها المباشر مع المؤسسات الكبيرة، وقد حققت كثير من الدول المتقدمة مكاسب اقتصادية جراء إتباعها هذا النمط في مختلف مؤسسالا، فكانت نسبة رقم الأعمال من المنتجات الوسيطة في شكل مقاولة لباطن مثلا سنة 1990 كالتالي: معدات كهرئية 60% ، معدات النسيج 75 %معدات نقل 72% وهذا الأرقام توضح درجة الاعتماد على هذه العملية في اليان، عتبارها شكلا من أشكال التنظيم الاستهلاكي الو سيط عن طريق التركيب أو التجميع، محققة بذلك التكامل الاقتصادي بين المؤسسات.

**المحور الثاني: المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معايير مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة**

**أولا: مفهوم المسؤولية الاجتماعية:**

حتى وقتنا الراهن لم يتم تحديد تعريف دقيق للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة، حيث لاتزال تستمد قواو قبولها من طبيعتها الطوعية، من هنا تعددت التعاريف و المفاهيم حيث أن المسؤولية الاجتماعية هي:

1ـ تشير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الى اهتمام المؤسسة الذاتي للمبادرة في مواجهة المشاكل و المساهمة في تطوير اتمع، و التطوع الذاتي للمؤسسات في المساهمة في خلق مجتمع و بيئة أفضل.[1]

2 ـ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي الالتزام المستمر لعمل للتصرف بشكل أخلاقي و يساهم في التنميةالاقتصادية و يحسن نوعية حياة القوة العاملة و أسرهم لا ضافة الى السكان المحليين و اتمع بشكل عام.[2]

3 ـ كما تعرف ا كل ماتقوم به المؤسسات أ كان حجمها أو مجال عملها طواعية من أجل تعظيم قيمتها المضافة للمجتمع ككل، و هي مسؤولية كل شخص لمؤسسة و ليست مسؤولية ادارة واحدة أو مدير واحد و تبدأ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من التزامها لقوانين المختلفة خاصة فيما يتعلق بحقوق العاملينو الحفاظ على البيئة و تنمية اتمع.[3]

4 ـ تعرف المسؤولية الاجتماعية على أا مفهوم تعمل من خلاله المؤسسات على ادماج الشواغل الاجتماعية و البيئية في عمليالا التجارية و في تفاعلها ا مع جهالا المعنية على أساس طوعي.[4]

**نيا: أبعاد المسؤولية الإجتماعية:**

تتمثل أبعاد المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة في:[5]

1 ـ المسؤولية الإقتصادية: عتبار المؤسسة وحدة إقتصادية أساسية في اتمع يجب أن تنتج سلع و خدمات مطلوبة من اتمع مع تحقيق الربح؛

2 ـ المسؤولية القانونية: تخص الإلتزامات القانونية و جملة التشريعات موحدة في إطار تنظيمي على المؤسسة احترامه

[1] عبد الله خبابة، بتصرف،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الية تحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية، 2013، ص 74.

[2] عبد الله خبابة ، نفس المرجع السابق، ص 74.

[3]أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات،www.aliqtisadi.p s تاريخ الاطلاع: 2016/03/10،ساعة الاطلاع: 16:00.

[4]المسؤولية الاجتماعية للشركات سبيل فعال للتنمية المستدامة،www.afedoline.org،تاريخ الاطلاع: 2016/03/10،ساعة الاطلاع: 17:30 .

[5] ضيافي نوال، المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة و الموارد البشرية، مذكرة ماجستير، تسيير الموارد البشرية، جامعة تلمسان،2010/2009، ص 31.

و التقيد به؛

3 ـ المسؤولية الأخلاقية: مجموع سلوكات و نشاطات ليست لضرورة موحدة في إطار قانوني و لكم كأعضاء في اتمع ننتظر من المؤسسة القيام ـا؛

4 ـ المسؤولية التطوعية: و هي المنافع و المزا التي يرغب اتمع الحصول عليها من المؤسسة كالدعم المقدم لمشاريع اتمع المحلي و الأنشطة الخيرية....إلخ.

**لثا: أهمية المسؤولية الاجتماعية واتجاهات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحوها**

## 1 ـ أهمية المسؤولية الاجتماعية:[1]

نجاح قيام المؤسسات بدورها في المسؤولية الاجتماعية يعتمد أساسا على التزامها بثلاثة معايير هي: الاحترام والمسؤولية تجاه العاملين وأفراد اتمع، دعم اتمع ومساندته، حماية البيئة سواء من حيث الالتزام بتوافق المنتج الذي تقدمه المؤسسة لـ لمجتمع مع البيئة أو من حيث المبادرة بتقديم ما يخدم البيئة ويحسن من الظروفالبيئية في اتمع ومعالجة المشاكل البيئية المختلفة.

ومن هذا المنطلق تبنى الاتحاد الأوروبي استراتيجية وأصدر قوانين تزاوج بين الاقتصاد واتمع والبيئة والتنمية المستدامة، إلى جانب تنوير العميل لكي يساعد المؤسسات التي تلتزم بتلك المعايير.

ولا نجافي الواقع إذا قلنا إن الفرق شاسع بيننا وبين الدول المتقدمة فيما يتعلق بممارسة المؤسسات الوطنية مسؤوليتها نحو اتمع ونحو موظفيها وتبنيها كاستراتيجية تصب في خدمة الاقتصاد الوطني، فمؤسسات وطنية كثيرة تعتمد في إنفاقها تجاه المسؤولية الاجتماعية على أريحية مديرها أو صاحبها وهي لا تعين نسبة من أرحها لتبني المسؤولية الاجتماعية مما يجعل إسهامها فرد وفي معظم الأحيان وفق مناسبات معينة، ولتالي يتدنى إسهام الموظف في تفعيل عملية التنمية الوطنية الشام لة والمستدامة، ويتأخر دور الشركات والمؤسسات الوطنية عما تقوم به نظيرالا في الدول المتقدمة، ففي الولات المتحدة على سبيل المثال تشكل الجمعيات غير الربحية عاملا فاعلا في خدمة الناتج المحلي للاقتصاد الأميركي.

وتم تشجيع المؤسسات على الالتزام لمبادئ العشر للميثاق العالمي للأمم المتحدة والتى يجب مراعالا بشكل يومي عند اتخاذ كافة القرارات ووضع الإستراتيجيات. وتم تشجيع المؤسسات ليس فقط على الالتزام بتلك المعايير، وإنما أيضاً محاولة الامتناع عن عقد صفقات تجارية مع المؤسسات التي لا تحترم كل أو بعض تلك المعايير.

## 2 ـ اتجاهات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحو المسؤولية الاجتماعية:[2]

[1] أحمد السيد كردي، أهمية المسؤولية الأجتماعية للشركات، www.kenaonline.com ، تاريخ الاطلاع: 2016/03/10، ساعة الاطلاع: 23:30.

[2] عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص 75.

ـ الالزام الاجتماعي: و يمثل النمط التقليدي للمسؤولية الاجتماعية، تكون المؤسسة مسؤولة بشكل أساسي عن صنع النقود و تعظيم الربح مع الحد الأدنى للمسؤولية الاجتماعية.

ـ رد الفعل الاجتماعي: المؤسسات تتأثر لمناخ الاجتماعي السائد و قوى الضغط الاجتماعية، فالمؤسسة تتجاوز الالزام الاجتماعي لكي تكون مسؤولة اجتماعيا عن المشاكل التي تسببت فيها.

ـ الاستجابة الاجتماعية الايجابية: تمتلك المؤسسات حس توقعي وقائي من خلال الاستجابة الايجابية للمشاركة في معالجة المشاكل الاجتماعية.

**رابعا: أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

تتمثل أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيمايلي:[1]

أ ـ لنسبة للمؤسسة:

ـ تحسين صورة المؤسسة في اتمع و خاصة لدى العملاء و العمال؛

ـ من شأن الالتزام لمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي الى بعث روح التعاون و الترابط بين مختلف الأطراف؛

ـ تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاو فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات اتمع.

ب ـ لنسبة للمجتمع:

ـ الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص و هو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة؛

ـ تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع؛

ـ ازدد الوعي همية الاندماج التام بين المؤسسات و مختلف الفئات ذات المصلحة؛

ـ الارتقاء لتنمية انطلاقا من زدة التثقيف و الوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد.

ج ـ لنسبة للدولة:

ـ يؤدي الالتزام لمسؤولية البيئية الى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات همية المساهمة العادلة و الصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية؛

ـ المساهمة في التطور التكنولوجي و القضاء على البطالة و غيرها؛

ـ تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها الصحية ، الثقافية و الاجتماعية.

**خامسا: معايير مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة**

إن التعرف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال احترامها للمسؤولية الاجتماعية يفرض علينا قياس أدائها البيئي والاجتماعي، لرغم من الاتفاق على أهمية قياس الأداء البيئي والاجتماعي

[1] عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص 76، ص 77.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه لم يتم تحديد نموذج موحد يتم من خلاله هذا القياس، غير أن المتفق عليه أنه يتطلب الأخذ في الاعتبار المعايير الثلاثة التالية:[1]

أ- الشمولية: ينبغي أن يعكس النموذج الجوانب المختلفة للأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةو لذا يعتبر معيار الشمولية مؤشر لدرجة احتواء النموذج للأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي.

ب - أسلوب القياس : يعتبر أسلوب القياس الكمي أكثر أساليب القياس موضوعية مقارنة سلوب القياس الوصفي لذلك يعتبر مؤشر لموضوعية المعلومات التي يحتو يها النموذج.

ت - إمكانية التطبيق : يواجه تطبيق المحاسبة في مجال المسؤولية اتمعية عدة صعوت، وتعتبر سهولة إعداد النموذج وقابلية ما يحتو يه من معلومات للفهم مؤشر لإمكانية تطبيقه.

بناءا على هذه المعايير يمكن قياس الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال قياس الأبعاد المختلفة للمساهمات البيئية والاجتماعية الإيجابية والسلبية التي تترتب عن الالتزام الإجباري أو الطوعي بقيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعمليات البيئية والاجتماعية التي تدخل في مجالات هذه المسؤولية؛ وفصل النظام المحاسبي الاجتماعي عن النظام المحاسبي المالي التقليدي.

**المحور الثالث: التنمية المستدامة، استراتيجيا و علاقتها لمسؤولية الإجتماعية**

**أولا: تعريف التنمية المستدامة**

برزت محاولات عديدة لتعريف التنمية المستدامة، و هذه المحاولات ماتزال متواصلة منذ سنة 1987، إلا أنه يكاد يكون إجماع حول فكرة مفادها مادام أن التنمية المستدامة مفتقدة لأساس نظري فكل التعاريف تبقى مجرد محاولات، وفي مايلي بعض هذه التعاريف:

1 ـ التنمية المستدامة هي نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية و الخاصة تمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية و الصحية للإنسان. وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في اتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص ودو رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجيا.[2]

2 ـ تعرف التنمية المستدامة على أا التنمية التي تفي حتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرات أجيال المستقبل على الوفاء حتياجا الخاصة، و هي تفرض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو و التنمية في المستقبل .[3]

3 ـ التنمية المستدامة هي ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية و البيئية لأجيال الحاضر و المستقبل.[4]

**نيا : أبعاد التنمية المستدامة[1]**

[1] زكية مقري و شوقي مانع، أهمية المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد 15، جامعة ورقلة، 2015، ص 48، ص 49.

[2] العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، علوم إقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/ 2011، ص 12.

[3] غريب بولرباح و عبد الباقي بضياف، دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى العلمي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 26/25 نوفمبر 2013، ص 240.

[4] العايب عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 12.

**1 ـ البعد البيئي:**

وهو منشأ هذا المفهوم، ويتعلق لحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية، وعلى النظم الإيكولوجية وتعزيز حمايتها وترشيدها.

ومعلوم أن الدراسات الاقتصادية اهتمت لموارد النادرة، وأهملت الموارد الحرة (غير النادرة) كالماء والهواء، واعتبرا غير ذات قيمة تبادلية سوقية (أو منخفضة جدا)، لكن مع ظاهرة التلوث تغيرت النظرة الاقتصادية إلى هذه الموارد، حيث أصبح ينظر إليها من جانب قيمتها الاستعمالية، كذلك فهي تطرح مسألة السلم الصناعي، أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها، فالقدرة البيئية يجب احترامها والهدف من وراء ذلك هو التسيير والتوظيف الأمثل للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره.

**2 ـ البعد الاقتصادي:**

ويخص تلبية الحاجات المادية للإنسان عن طريق الإنتاج والاستهلاك، ويرى بعض الاقتصاديين أن التنمية المستدامة تتطلب نموا اقتصاد سريعا، للقضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية.

وتقوم هذه التنمية على الفكرة القائلة ن "استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقل عن الدخل الحقيقي في المستقبل"، وهو يعني أن النظم الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرح موارد، ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية، ونعمل على تجسيدها، ويطرح هذا البعد مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، مما يعني استخدام أفضل للتكنولوجيا والمعارف والقيم التي تضع في الأولوية الديمومة الكبرى، يصاحب ذلك دمج الاعتبارات البيئية في التخطيط دف تقليل الآر الاقتصادية الضارة لبيئة، أي جعل الأثر البيئي للمشاريع جزءا رئيسيا في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، إضافة إلى حساب التكاليف البيئية لأي مشروع.

**3 ـ البعد الإجتماعي البشري:**

يشمل تحقيق الأهداف الإجتماعية مركزا على الإعتبارات الإنسانية، و الإنسان، إذ هو عامل التنمية و هدفها، ممثلا ذلك في تحقيق العدالة الإجتماعية و مكافحة الفقر و بتقديم الخدمات الإجتماعية و غيرها، يضاف إلى ذلك في تحقيق العدالة الإجتماعية و مكافحة الفقر و بتقديم الخدمات الإجتماعية و غيرها، يضاف إلى هذا تفعيل دور المرأة في التربية و التعليم و المشاركة. و أيضا الإهتمام لطفولة المشردة، و تعتبر التنمية المستدامة النمو و سيلة للإلتحام الإجتماعي و لعملية التطوير في الإختيار السياسي، فالهدف العام هو تحقيق مفهوم الإنصاف بين اتمعات و الأفراد.

و يتوقف نجاح هذا المفهوم في هذا البعد بشكل كبير على إحترام حقوق الإنسان، كما هو منصوص عليه في التصريح الدولي لمنظمة الأمم المتحدة لسنة 1948.

**لثا:المبادئ الأساسية لاستراتيجية التنمية المستدامة[2]**

---

[1] يحي مسعودي، إشكاليات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث، مذكرة ماجستير، نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 11، ص 12.

[2] محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل، أطروحة دكتوراه، علوم إقتصادية، جامعة الجزائر،2009/2008، ص 136.

**1 ـ الحاجات الإنسانية الأساسية:** كل استراتيجية فعالة يجب أن تقوم على حاجات السكان المعنيين، و أن تضمن ن لموعات المحرومة و المهمشة يمكنها أن تستفيد على المدى الطويل شباع حاجات معينة تعتبر ذات أهمية خاصة لاتختلف عن استراتيجية لنمو عام ، و قد تكون ذات أهداف خاصة عندما تكون موجهة لصالح طبقة معينة قد تكون محرومة.

**2 ـ الوفاق على المدى الطويل:** بحيث تكون لواضعي الاستراتيجيات حظوظ أكبر في النجاح إذا كانت خططهم على المدى الطويل، المقيدة جال محددة، و المصادق عليها من طرف الأطراف الإجتماعية ( حكومة ، أحزاب، منظمات ) و يجب تقدير الوسائل الضرورية لمواجهة الحاجات على المدى القصير و المتوسط.

**3 ـ الرؤية الشاملة و المتكاملة ( الإستراتيجية ):** بحيث يكون ضرور أن تكون الإستراتيجيات التنموية القطاعية متوافقة مع الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية للأجيال الحاضرة دون الإضرار بحقوق أجيال المستقبل في تحقيق حاجاا.

**4 ـ الأهداف المحددة و الأولية الموازنية:** إذ أن تكامل الإستراتيجية مع الإجراءات الموازنية حتمي حتى يخصص للخطط الموارد المالية التي تسمح بتحقيق الأهداف التي يجب أن تكون واقعية لنسبة للقيود المالية و الموارد الطبيعية .

**5 ـ تكامل الإجراءات الدائمة للمتابعة و التحسين:** و ذلك بوضع آليات للمتابعة و التقييم قائمة على المؤشرات الواضحة و المتكاملة ضمن الاستراتيجية، من أجل إدارة العمليات و مراقبة المشروعات و استخلاص المعلومات الناتجة عن الممارسة، ووضع التغيرات و التوجيهات اللازمة.

**6 ـ سياق تشاركي فعلي:** المشاركة الموسعة تفتح الأبواب للأفكار الجديدة و لمصادر المعلومات، و توضح المشاكل التي يجب تجنبها ، و الحاجات و التفضيلات، و تحدد القدرات المسخرة، و تضع الوفاق لضمان التنفيذ الفعال ضمن إطار المشاركة.

**7 ـ سياق يرتكز على الآليات و الإستراتيجيات الموجودة:** استراتيجية التنمية المستدامة لايجب أن تصمم كآلية جديدة للتخطيط، بل يجب أن توطد ضمن ماهو موجود لبلد، و يجب أن توضع في ظل حاجات البلد و أولوته و موارده، و تحافظ على التقارب و التكامل و التناسق.

**8 ـ تعزيز الكفاءات الموجودة:** ينبغي في بداية السياق الإستر اتيجي وضع مخطط للطاقات السياسية و المؤسساتية و البشرية و العلمية و المالية لمختلف المشاركين، ويجب أن تشكل مبادرة تنمية القدرات الضرورية جزءا من الإستراتيجية.

**رابعا: علاقة المسؤولية الإجتماعية لتنمية المستدامة[1]**

مفهومي المسؤولية الإجتماعية و التنمية المستدامة مفهومين قريبين جدا، فالأول يعني دمج الإهتمامات الإجتماعية و البيئية في النشاطات التجارية و الثاني يعني التوفيق بين الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية، فلو لاحظنا عناصر التنمية المستدامة فهي نفس العناصر تقريبا أو بعضا منها التي تشملها المسؤولية الإجتماعية، و تعتبر الأدوات معايير مفيدة للمؤسسات المتبنية لمسؤوليتها الإجتماعية، ومن أشهر المراجع نذكر معايير الإيزو ISO و SD 21000.

[1] ضيافي نوال، مرجع سبق ذكره، ص 26.

الجدول رقم (1) : المراجع الأساسية للمسؤولية الإجتماعية و أهدافها

| المرجع | الهدف |
|---|---|
| ISO 9001 | • إثبات القدرة على تقديم المنتج أو الخدمة على الدوام بما يتفق و متطلبات العملاء.<br>• زدة رضا العملاء عن طريق التنفيذ الفعال للنظام. |
| ISO 9004 | • تحسين القدرات و الأداء العام للعمل لتلبية احتياجات و متوقعات عملائها و أصحاب المصالح الآخرين. |
| ISO 14001 | • وضع و تقييم فعالية التدابير المتخذة من قبل المؤسسة من أجل التعريف لسياسة و الأهداف البيئية و الإمتثال ا. |
| OHSAS 18001 | • الحد و التقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض إليها الأفراد فيما يخص الصحة و السلامة في العمل.<br>• التحسين المستمر لنظام التسيير المعمول به في المؤسسة. |
| SA 8000 | • إظهار الفئات المستفيدة أن سياسات و عمليات و ممارسات المؤسسة تتوافق و الحقوق الأساسية للعمل. |
| AA 1000 | • المساعدة في تطوير حوار أكثر فعالية مع الأطراف المستفيدة.<br>• مساعدة المؤسسة لجمع مختلف احتياجلم و تطلعلم لتحسين إدارة و تحقيق التوازن بين الأداء الإجتماعي، الإقتصادي و البيئي. |
| EFQM | • التقدم نحو التميز. |
| SD 21000 | • بدء و تنظيم و تنفيذ التنمية المستدامة. |

المصدر: ضيافي نوال، مرجع سبق ذكره، ص 26.

**المحور الرابع: الحوكمة و المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة " العلاقة و الأهداف"**

**أولا: مفهوم و خصائص حوكمة الشركات**

1 ـ حوكمة الشركات هي القوانين و القواعد و المعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من حية، وحملة الأسهم و أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة لشركة ( حملة السندات، العمال، الموردين، الدائنين، المستهلكين) من حية أخرى، و تشمل حوكمة الشركات العلاقات بين المصالح المختلفة و الأهداف و إدارة الشركة.[1]

[1] حامد نور الدين، دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي و الإداري للقطاع الخاص الجزائري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 07/06 ماي 2012، ص 4.

2 ـ حوكمة الشركات هي إيجاد و تنظيم التطبيقات و الممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم و حملة السندات و العمال لشركة و أصحاب المصالح و غيرهم، و ذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم ستخدام الأدوات المالية و المحاسبية السليمة وفقا لمعايير الإفصاح و الشفافية الواجبة.[1]

ويشير مصطلح حوكمة المؤسسات إلى الخصائص التالية:[2]

- الانضباط :أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛
- الشفافية :أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛
- الاستقلالية :أي لا توجد ثيرات وضغوط غير لازمة للعمل؛
- المسائلة :أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
- المسؤولية :أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة؛
- العدالة :أي يجب احترام حقوق مختلف لموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة؛
- المسؤولية الاجتماعية :أي النظر إلى المؤسسة كمواطن جديد.

**نيا: ركائز و أهداف حوكمة الشركات**

## 1 ـ ركائز حوكمة الشركات:

هناك ثلاث ركائز أساسية لحوكمة الشركات و هي:[3]

أ ـ السلوك الأخلاقي: أي ضمان الإلتزام السلوكي من خلال الإلتزام لأخلاقيات و قواعد السلوك المهني، و التوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة لمنشأة، و الشفافية عند عرض المعلومات المالية.

ب ـ الرقابة و المسائلة: و ذلك من خلال تفعيل دور أصحاب المصالح كالهيئات الإشرافية العامة مثل هيئة سوق المال، أو الأطراف المباشرة للإشراف و الرقابة ( المساهمون، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة)، و الأطراف الأخرى ( الموردون،العملاء، المقرضون).

ج ـ إدارة المخاطر: أي وضع نظام لإدارة المخاطر و الإفصاح عنها و توصيلها لأصحاب المصلحة.

## 2 ـ أهداف حوكمة الشركات:

دف حوكمة الشركات إلى تحقيق الأهداف الآتية:[4]

- تحسين الكفاءة الإقتصادية و زدة معدل النمو الإقتصادي؛

---

[1] خنيش يوسف، حوكمة الشركات بين المبادئ الغربية و القيم الإسلامية، مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية، العدد 8،المجلد 1، جامعة الوادي،2015، ص 28.

[2] رايس حدة و نوي فطيمة الزهرة، حوكمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – قراءة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الصادر في 2009 - ،الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010 – 2011،جامعة بومرداس،19/18 ماي 2011، ص 225.

[3] حكيمة بوسلمة ونجوى عبدالصمد، دور الحوكمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة، الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، 26/25 نوفمبر 2013، ص 5.

[4] حكيمة بوسلمة و نجوى عبد الصمد، مرجع سبق ذكره،ص 5 ، ص 6.

- تجنب حدوث مشاكل محاسبية و مالية بما يعمل على تدعيم و استقرار نشاط الشركات العاملة لإقتصاد، ودرء حدوث ليارات لأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية و العالمية، و المساعدة في تحقيق التنمية و الإستقرار الإقتصادي؛
- تحقيق الشفافية و العدالة و حماية حقوق المساهمين في الشركة و هذا يتم من خلال إيجاد قواعد و أنظمة و ضوابط دف إلى تحقيق الشفافية و العدالة؛
- إيجاد ضوابط و قواعد و هياكل إدارية تمنح حق مسائلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة و تضمن حقوق المساهمين في الشركة؛
- تنمية الإستثمارات و تدفقها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال؛
- العمل على تنمية المدخرات و تعظيم الربحية و إيجاد فرص عمل جديدة؛
- العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين؛
- فرض الرقابة الجيدة و الفاعلة على أداء الشركات لتطوير و تحسين قدرا التنافسية؛
- العمل على محاربة التصرفات غير المقبولة سواء كانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي؛
- جذب الإستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية و الحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج؛
- الشفافية في إجراءات المحاسبة و المراجعة المالية لتقليل و ضبط الفساد في الشركة؛
- تطوير و تحسين و مساعدة أصحاب القرار مثل المديرين و مجالس الإدارة على بناء إستراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية و المالية للشركة.

**لثا: العلاقة بين الحوكمة و المسؤولية الإجتماعية[1]**

حوكمة المؤسسات وسيلة لزدة قدرة المؤسسة على التصرف بطريقة مسؤولة اجتماعيا لنسبة للموضوعات المحورية الأخرى . فالمؤسسة التي دف لأن تصبح مسؤولة اجتماعيا يجب أن يكون لديها نظاما لحوكمة المؤسسات يمكن المؤسسة من توفير إشراف عام ووضع مبادئ المسؤولية الاجتماعية .

فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية هي جزء من التزام المؤسسة بتطبيق حوكمة الشركات كما جاء في مبادئ حوكمة المؤسسات فإنه يتوقع من مجالس الإدارة أن تتعامل بشكل عادل مع اهتمامات أصحاب المصالح الآخرين بما في ذلك مصالح العاملين والدائنين والعملاء والموردين والتمعات المحلية وتعتبر مراعاة المعايير البيئية والاجتماعية ذات صلة في هذا الصدد . وعليه فإن مفهوم حوكمة المؤسسات يتسع في معناه ليشمل الجانب الاجتماعي وحمايةالأطراف المختلفة ويضمن المسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات تجاه مجتمعها.

كما تجدر الإشارة إلى أن مفهوم حوكمة المؤسسات لا يضم المؤسسات الاقتصادية وأسواق المال فحسب، بل يمتد ليشمل كل المؤسسات ووحدات الإنتاج أو تقديم الخدمات سواء مملوكة للقطاع الخاص أوالعام العاملة في اتمع، حيث

[1] بن ساسي إلياس و إيمان بن عزوز، الحوكمة و المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة الإقتصادية، الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 26/25 نوفمبر 2013، ص 626.

يؤثر نشاطها على رفاهية الأفراد والهيئات والمؤسسات تمع، فحوكمة المؤسسات هي منظور مجتمعي تنموي للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد واتمع ككل.

**رابعا: المسؤولية الإجتماعية إستنادا إلى خصائص الحوكمة[1]**

لقد ظهر هذا المفهوم وتطور بسرعة ردا على المخاوف الحقيقية التي صاحبت التأثير السلبي الذي مارسته ومازال مختلف المؤسسات والمصانع في العالم،حيث ذت مظاهر الحياة واختلال نظام البيئي بتلوث الهواء والماء واليابسة .ولم يسلم الإنسان من السعي الأعمى لهذه الشركات في تحقيق أرح خيالية .فمن جهة، ظهرت كثير من أمراض العصر، والسبب في ذلك الظروف الحالية الملوثة والمحيطة لكائنات الحية .ومن جهة نية، فقد ت متسريح أعداد هائلة من العمال وحرملم من حقهم الطبيعي في العمل والحياة وبناء مستقبلهم بدعوى العولمة واقتصاد السوق، و هكذا تم الإضرار م على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي والنفسي.

لذا فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات جاء ليعكس الوعي المتزايد من كون النجاح التجاري المستديم لا يمكن تحقيقه فقط عبر تعظيم الربح في الأجل القصير، لكن الأهم من ذلك هو تبني سلوكات مسؤولة فلا أحد يمكنه تجاهل الرابط القوي الموجود بين الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية . ففي دراسة أجراها البنك الدولي وجد أنه كلما طبقت الدولة الحوكمة، كلما ارتفع نصيب الفرد من الدخل الوطني وجاء على لسان وكيل وزارة المالية الأمريكية جون يلور حول نتائج الأبحاث التي أجراها صندوق النقد الدولي في هذا لال أنه كلما تم إتباع المقاييس الرئيسية للشفافية كلما أدى هذا إلى تخفيض سعر القروض الدولية والمحلية من 17 إلى 7% ، توضح هذه الفكرة عنصرا هاما لجذب **الاستثمارات مادام أم الحوكمة** يعتبر عاملا مخفضا لمخاطر الاستثمار.

إضافة إلى هذا،فإن وجود سياسة قوية مدعومة لمؤسسات المساءلة العامة تزيد من فعالية المساعدات التي تمنحها المنظمات المالية العالمية إلى دول العالم الثالث، وتزيل الخوف من خطر إهدار ها أو إساءة استخدامها .كما أا تدفع لمؤسسات في إطار احترام القانون إلى استخدام الموارد المحلية بشكل عقلاني وأفضل دون التأثير سلبي اعليها .كما أن الوضوح والشفافية في التعاملات المالية تضمنان استخدامها أكثر كفاءة وفعالية للموارد.

**الخاتمة:**

تعتبر الحوكمة إحدى أهم الوسائل الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ورفاهال مجتمع، وإرساء قيم الديمقراطية والعدالة، والمساواة في الفرص، والشفافية والإفصاح التي تضمن نزاهة المعاملات، وتعزيز سيادة القانون، ورسم الحدود الفاصلة بين المصالح الخاصة والعامة والحيلولة دون استغلال المنصب والنفوذ.

[1] براق محمد و موساوي ياقوت، المسؤولية الإجتماعية في إطار حوكمة الشركات، الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 26/25 نوفمبر 2013، ص 14.

و يرتبط مفهوم الحوكمة إرتباطا وثيقا بمفهوم المسؤولية الإجتماعية و التي أصبحت أمرا ضرور، حيث أصبحت المؤسسات مطالبة بتطبيق لحوكمة من أجل تحقيق المسؤولية تجاه أصحاب المصالح، ولتالي الإلتزام لمسؤولية الإجتماعية تجاه مجتمعالا لكسب تعاطف اتمع وإحترامه، ولتالي ضمان النجاح، ونتيجة لذلك سعت العديد من المؤسسات في إنشاء مؤسسات تنموية أو على الأقل عمل خطة سنوية منظمة واضحة الأهداف والمعالم، لمساعدة الفئات المهمشة في اتمع ومحاولة تنميتها بشكل فعال.

و في ظل اكتساح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمعظم اقتصادت العالم و دورها الكبير في تحقيق التنمية المستدامة، أصبح لزاما عليها أن تتفاعل مع التوجهات الاجتماعية والبيئية التي غيرت من ظروف النشاط على مستوى جميعال أسواق وفرضت ظروف تنافسية جديدة.

و نتيجة لذلك أصبح من اللازم تطبيق الحوكمة ا عتبارها مصطلح يتقيد ويرتبط به مفهوم المسؤولية الاجتماعية، بشكل وثيق.

مما سبق ومن خلال معالجتنا لهذا الموضوع استنتجنا أن:

- على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن خذ في الحساب المسؤولية الاجتماعية تجاه اتمع المحيط من العملاء والعاملين والمتعاملين مع المؤسسة، فقد يهملون ذلك ويركزوا في أغلب الأحيان على فهم تفضيلات المستهلكين وتحقيقها حتى ولو كان ذلك يتنافى مع المسؤولية الاجتماعية للمجتمع.
- تعد المسؤولية الاجتماعية احد خصائص نظام الحوكمة الفعال.
- تعتبر المسؤولية الاجتماعية من أهم مميزات الحوكمة والتي ترتكز عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق متطلبات الحوكمة.
- تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اداة ووسيلة لتحقيق التنمية المستدامة.
- يتطلب تطبيق حوكمة المؤسسات وجود إطار يحترم مبادئ الحوكمة مما يسمح و يسهل عمل آليالا ، لتستفيد المؤسسة

في اية الأمر من خصائص و مميزات الحوكمة و التي تعتبر اساسا و ضما للممارسات السليمة في أداء أي مؤسسة.

**قائمة المراجع:**


1 ـ الكتب:

ـ عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الية تحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية، 2013.

2 ـ القوانين :

ـ القانون 01-18 المؤرخ المؤرخ في 12 /12/ 2001 ، و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001.

3 ـ المذكرات و الأطروحات:

ـ العايب عبدالرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحدت التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، علوم إقتصادية، جامعة فرحات عباس،سطيف، 2010/ 2011.

ـ سعيداني مُحَّد السعيد، مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مذكرة ماجستير،شعبة علوم التسيير،جامعة بومرداس، 2014/2013.

ـ شعيب أتشي، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007. 2008.

ـ ضيافي نوال، المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، مذكرة ماجستير، تسيير الموارد البشرية، جامعة تلمسان،2009 /2010.

ـ محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحدت الحاضر والمستقبل، أطروحة دكتوراه، علوم إقتصادية، جامعةالجزائر،2009/2008.

ـ يحي مسعودي، إشكاليات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث، مذكرة ماجستير، نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009/2008.

4 ـ اللات:

ـ خنيش يوسف، حوكمة الشركات بين المبادئ الغربية والقيم الإسلامية، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، العدد 8 ،المد 1،جامعة الوادي،2015.

ـ زكية مقري وشوقي مانع، أهمية المسؤولية اتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلةالباحث، العدد 15،جامعة ورقلة، 2015.

5 ـ الملتقيات:

ـ براق مُحَّد وموساوي قوت، المسؤولية الإجتماعية في إطار حوكمة الشركات، الملتق لدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصد يمرح، ورقلة، 26/25 نوفمبر 2013.

ـ بن ساسي إلياس و إيمان بن عزوز، الحوكمة و المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة الإقتصادية، الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية الإقتصادية، جامعة قاصدي مرح، ورقلة، 26/25 نوفمبر 2013.

ـ حامد نور الدين، دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي و الإداري للقطاع الخاص الجزائري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 07/06 ماي 2012.

ـ حكيمة بوسلمة و نجوى عبد الصمد، دور الحوكمة في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية المستدامة،الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، 26/25 نوفمبر 2013.

ـ رايس حدة و نوي فطيمة الزهرة، حوكمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – قراءة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الصادر في 2009 - ،الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية لجزائر خلال الفترة 2010 – 2011،جامعة بومرداس،19/18 ماي 2011.

ـ سعادة وردة، الأر الايجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،الملتقى الوطني حول واقع و افاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،جامعة الوادي، 06/05 ماي 2013.

ـ شريف بوقصبة، واقع و افاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،الملتقى الوطني حول واقع و افاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،جامعة الوادي، 06/05 ماي 2013.

ـ غريب بولرح و عبد الباقي بضياف، دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى العلمي حول آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرح ، ورقلة، 26/25 نوفمبر 2013.

6 ـ المواقع الإلكترونية:

ـ www.kenaonline.com

ـ www.afedoline.org

ـ www.aliqtisadi.ps